الرفع وما اشبهها على ما تقدم في هذه الفروع بصريحا او اضافة
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ممنوعا فقد نهى احمد بن
حنبل العقربي وابن المبارك عيسى بن يونس الرملي عن رفع
حديث حذف السلام سنة وقال المصنف لعد حكايته في تخريجه
الكبير للاحيا ما حاصله المنهي عنه عزو هذا القول الى النبي صلى
الله عليه وسلم الا الحكم بالرفع انتهى وكانه للتحريم ان لم يتبعا
الرواية بالمعنى **المرسل** وجمعه مراسيل باثبات الياء
وحذفها ايضا واصله كما هو حاصل كلام الحلبي ماخوذ من الاطلاق
وعدم المنع كقوله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين فكان
المرسل اطلق الاسناد ولم يقيده برا ومعروف او من قولهم
ناقة مرسال اى سريعة السير كان المرسل اسرع فيه فجعل فحذف
بعض اسناده قال كعب رضي الله تعالى عنه
امست سعاد بارض لا تبلغها ... الا العتاق النجيبات المراسيل
او من قولهم جاء القوم ارسالا اى متفرقين لان بعض الاسناد
منقطع من بقيته واما في الاصطلاح فـ**مرفوع** اى مضاف
تابع من التابعين الى النبي صلى الله عليه وسلم بالتصريح او الكناية
على المشهور عند ائمة الحديثين **مرسل** كما نقله الحاكم وابن عبد
البر عنهم واختاره الحاكم وغيره ووافقهم جماعة من الفقهاء
والاصوليين وعبر عنه بعضهم كالقرافي في التنقيح باسقاط
الصحابي من السند وليس بمتعين فيه ونقل الحاكم تقييدهم
له باتصال سنده الى التابعي وقيده في المدخل بما لم يأت اتصاله
من وجه اخر كما سياتي كلاهما وكذا اقيده شيخنا بما سمعه التابعي
من غير النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج من لقيه كما فر اسمع منه ثم

اسلم

اسلم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وحدث بما سمعه منه كالمتوحي
رسول هرقل فانه مع كونه تابعيا محكوم لما سمعه بالاتصال لا الارسال
وهو متعين وكما تم اعرضوا عنه لندوره وخرج بقيد التابعي مرسل
الصحابي كبيرا كان او صغيرا وسيأتي اخر الباب وشمل اطلاقه الكبير
منهم وهو الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم وكانت جل روايته
عنهم والصغير وهو الذي لم يلق منهم الا العدد اليسير او لقي جماعة
الا ان جل روايته عن التابعين **او قيد بـ التابعي الكبير**
كما هو مقتضى القول بان مرفوع صغير التابعين انما يسمى منقطعا
قال ابن عبد البر في مقدمة التمهيد المرسل او في حكمه
حديث التابعي الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرحه
منهم قال وكذلك وسمي من دونهم ايضا من صح له لقاء جماعة من
الصحابة ومجالستهم قال ومثله ايضا مرسل من دونهم فاشار
بهذا الاخير الى مراسيل صغار التابعين ثم قال وقال اخرون كما يعني
لا يكون حديث صغار التابعين مرسلا بل يسمى منقطعا لانهم
لم يلقوا من الصحابة الا الواحد او الاثنين واكثر رواياتهم عن
التابعين والى هذا الاختلاف اشار ابن الصلاح بقوله ومورده
التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير قال شيخنا ولم ار التقييد
بالكبير مرجحا عن احد نعم قيد الشافعي المرسل الذي يقبل اذا
اعتضد كما سياتي بانه يكون من رواية الشافعي الكبير ولا يلزم
من ذلك انه لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مرسلا بل الشافعي
مصرح بتسمية رواية من دون كبار التابعين مرسلة وذلك
في قوله ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من
مرسل كل من دون كبار التابعين بدلا بل ظاهره **او سقط راويه**

Copyright © King Saud University